استقالة رئيس الدولة في بعض الدساتير

اعداد

أ.م.د. ساجد محمد كاظم

يحتل منصب رئيس الدولة مكاناً بارزاً بين موضوعات القانون الدستوري . ورغم التفاوت في السلطات الممنوحة للرئيس طبقاً لاختلاف طبيعة الأنظمة السياسية فأن منصب رئيس الدولة يبقى يحتل قمة الهرم في النظام السياسي،لانه رمز للدولة وسيادتها ووحدتها .وتختلف الدساتير أيضاً في طريقة اختيار رئيس الدولة ، ففي ظل الأنظمة الملكية يتم الوصول إلى منصب الرئاسة عن طريق الوراثة ،وفي الأنظمة الجمهورية عن طريق الانتخابات واحياناً عن طريق القوة والعنف في الدكتاتوريات. وسواء كان ولاية منصب الرئاسة مؤبدة أو مؤقتة فلا بد أن نتصور بأن السلطة والمنصب زائلة يوما ما ،فهناك حالات عديدة اتفقت عليها الدساتير تؤدي إلى انتهاء ولاية منصب الرئاسة كالوفاة والعجز الدائم والاستقالة والإقالة والعزل ... الخ.

وعلى أية حال فإن الاستقالة واحدة من الحالات التي تؤدي إلى إنهاء المنصب الرئاسي للرئيس المستقيل ومن ثم فهي ربما تثير الكثير من المشاكل والقلق ،لاسيما في بعض الدساتير التي لم تنظم فيها رياسة الدولة على أسس قويمة في الاختيار مما يفسح المجال عند حدوث استقالة الرئيس للفوضى والتقاتل خاصة ان الصراع على السلطة متصور في كل زمان ومكان. ورغم ذلك فأن اغلب دساتير الدول لم تعالج موضوع استقالة رئيس الدولة بشكل واضح ودقيق بل على العكس كانت تلك المعالجات لا تنسجم مع أهمية وخطورة الموضوع وما يترتب عليه من آثار وخيمة على الدولة والمجتمع ، والحقيقة الواقعة أن هذا الموضوع لم تتناوله أيدي الباحثين والشراح ألا في حدود ضيقة جداً رغم أهميته وخطورة نتائجه.

وعليه سنتناول بالدراسة موضوع استقالة رئيس الدولة في بعض الدساتير المعاصرة مقارناً بالفكر السياسي الإسلامي .خصوصاً وان رئيس الدولة (الخليفة) في الإسلام أسوة بالنظم المعاصرة إذ ينظر إلى منصب الخلافة بأنه أسمى منصب بالدولة ،وقد اهتم علماء المسلمين بموضوع استقالة الخليفة وكان هذا الموضوع محل خلاف بين الفقهاء المسلمين . فكم من حاكم يستقيل اليوم وتقبل استقالته ولكن هذا التصور صعب جداً في ظل الفكر السياسي الإسلامي كما سنرى .

وفي ضوء ما سبق نقسم دراستنا إلى فصلين نتناول في الأول استقالة رئيس الدولة في بعض الدساتير المعاصرة ،بينما نوضح في الفصل الثاني استقالة رئيس الدولة في الفكر السياسي الإسلامي .